

تفسير البحر المحيط

@ 510 @ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيَّنَّ يَدَيَّهُ مِنَ التَّوْرَةِ { مناسبة هذه الآية قبلها أنه لما ذكر تعالى أن التوراة يحكم بها النبيون ، ذكر أنه قفاهم بعيسى تنبيهاً على أنه من جملة الأنبياء ، وتنوياً باسمه ، وتنزيهاً له عما يدعيه اليهود فيه ، وأنه من جملة مصدقي التوراة . .

ومعنى : قفينا ، أتينا به ، يقفو آثارهم أي يتبعها . والضمير في آثارهم يعود على التبيين من قوله : { يَحْكُمُ بِهِمَا الذَّابِيَّوْنَ } وقيل : على الذين كتبت عليهم هذه الأحكام . وعلى آثارهم ، متعلق بقفينا ، وبعيسى متعلق به أيضاً . وهذا على سبيل التضمن أي : ثم جئنا على آثارهم بعيسى ابن مريم قافياً لهم ، وليس التضعيف في قفينا للتعدية ، إذ لو كان للتعدية ما جاء مع الباء المعدية ، ولا تعدى بعلى . وذلك أن قفا يتعدى لواحد قال تعالى : { وَلَا تَقْفُ مَا لِيَاسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ } وتقول : قفا فلان الأثر إذا اتبعه ، فلو كان التضعيف للتعدى لتعدى إلى اثنين منصوبين ، وكان يكون التركيب : ثم قفينا على آثارهم عيسى ابن مريم ، وكان يكون عيسى هو المفعول الأول ، وآثارهم المفعول الثاني ، لكنه ضمن معنى جاء وعدى بالياء ، وتعدى إلى آثارهم بعلى . وقال الزمخشري : قفيته مثل عقبته إذا اتبعته ، ثم يقال : قفيته بفلان وعقبته به ، فتعديه إلى الثاني بزيادة الباء . .

(فإن قلت) : فأين المفعول الأول في الآية ؟ (قلت) : هو محذوف ، والظرف الذي هو على آثارهم كالساد مسده ، لأنه إذا قفي به على أثره فقد قفي به إياه انتهى . وكلامه يحتاج إلى تأويل ، وذلك أنه جعل قفيته المضعف بمعنى قفوته ، فيكون فعل بمعنى فعل نحو : قدرا ، وقدر ، وهو أحد المعاني التي جاءت لها فعل ، ثم عداه بالياء ، وتعدية المتعدي لمفعول بالياء لثان قل أن يوجد ، حتى زعم بعضهم أنه لا يوجد . ولا يجوز فلا يقال : في طعم زيد اللحم ، أطعمت زيداً باللحم ، والصحيح أنه جاء على قلة تقول : دفع زيد عمراً ، ثم تعديه بالياء فتقول : دفعت زيداً بعمر . وأي : جعلت زيداً يدفع عمراً ، وكذلك مك الحجر الحجر . ثم تقول : صككت الحجر بالحجر أي جعلته يصكه . وأما قوله : المفعول الأول محذوف الظرف كالساد مسده فلا يتجه ، لأن المفعول هو مفعول به صريح ، ولا يسد الظرف مسده ، وكلامه مفهم التضمن وإن لم يصرح به . ألا ترى إلى قوله : لأنه إذا قفى به أثره فقد قفى به إياه ؟ وقول الزمخشري : فقد قفى به إياه فصل الضمير ، وحقه أن يكون متصلاً ، وليس من مواضع فصل لو قلت : زيد ضربت بسوط إيتاه لم يجر إلا في ضرورة شعر ،

فإصلاحه زيد ضربته بسوط ، وانتصب مصدقاً على الحال من عيسى . ومعنى : لما بين يديه ،
لما تقدمه من التوراة لأنها جاءت قبله ، كما أن الرسول بين يدي الساعة . وتقدم الكلام في
هذا . وتصديقه إياها هو بكونه مقراً أنها كتاب منزل من الله حقاً واجب العمل به قبل ورود
النسخ ، إذ شريعته مغايرة لبعض ما فيها . .

{ وَكَفَّيْنَا عِلَالَةً لِّأَيُّهَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ } هذه الجملة معطوفة على قوله :
وقفنا . وفيه تعظيم عيسى عليه السلام بأن الله آتاه كتاباً إلهياً . وتقدمت قراءة الحسن
الإنجيل بفتح الهمزة ، وما ذكره في اشتقاقه إن كان عربياً . .

وقوله : فيه هدى ونور ، في موضع الحال ، وارتفاع هدى على الفاعلية بالجار والمجرور
، إذ قد اعتمد بأن . وقع حالاً لذي حال أي : كائناً فيه هدى . ولذلك عطف عليه {
وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ} من التوراة { والضمير في يديه عائد على
الإنجيل ، والمعنى : أن عيسى وكتابه الذي أنزل عليه هما مصدقان لما تقدمهما من التوراة
، فتطافر على تصديقه الكتاب الإلهي المنزل ، والنبي المرسل المنزل عليه ذلك الكتاب .
ومعنى كونه فيه هدى أنه يشتمل على دلائل التوحيد ، وتنزيهه عن الولد والصاحبة والمثل
والضد ، وعلى الإرشاد والدعاء إلى الله تعالى ، وإلى إحياء أحكام التوراة ، والنور هو ما
فيه مما يستضاء به إذ فيه بيان أحكام الشريعة وتفصيلها . قال ابن عطية : ومصدقاً حال
مؤكدة معطوفة على موضع الجملة التي هي فيه هدى ، فإنها جملة في موضع الحال انتهى .
وإنما قال : إن مصدقاً ، حال مؤكدة من حيث المعنى ، لأنه يلزم من كون الإنجيل كتاباً إلا
هيا أن